

البحرين تشارك في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي في «إسطنبول» غدا

يشارك وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين في أعمال الجمعية العامة الـ152 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات المصاحبة، التي ستعقد في مدينة إسطنبول بالجمهورية التركية خلال الفترة من 15 إلى 19 أبريل الجاري، حيث يناقش رؤساء وممثلو برلمانات العالم موضوعاً بعنوان: «تعزيز الأمن، وضمان السلام، وضمان العدالة للأجيال القادمة».

ويترأس الوفد أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب رئيس اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية، فيما يضم الوفد الأعضاء جمال فخرو النائب الأول لرئيس مجلس الشورى نائب رئيس الوفد، والنائب عبدالنبي سلمان النائب الأول لرئيس مجلس النواب، والمحامية دلال الزايد عضو مجلس الشورى، والنائب أحمد

السلم، والدكتور بسام البنمحم عضو مجلس الشورى، والنائب حسن إبراهيم، والنائب مريم الظاهر، والنائب الدكتور مهدي الشويخ، وهالة رمزي عضو مجلس الشورى، والمهندس محمد السبيسي البوعيين الأمين العام لمجلس النواب أمين سر اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية، وكريمة العباسي الأمين العام لمجلس الشورى.

ويشارك وفد الشعبة البرلمانية في اجتماعات اللجان الدائمة المختصة بالسلام والأمن الدوليين، والديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، والتنمية المستدامة، وشؤون الأمم المتحدة، إضافة إلى منتدى النساء البرلمانيات ومنتدى الشباب وتتضمن أعمال الجمعية



العمامة للاتحاد انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية الـ152، وعلى جدول الأعمال، فضلاً عن مناقشة عدد من القضايا الدولية والإنسانية الراهنة، والمشاركة

في ورش العمل والفعاليات التي تتناول موضوعات السلم والأمن الدوليين، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، وتعزيز التعاون البرلماني الدولي. ومن المقرر أن يشارك وفد الشعبة البرلمانية في الاجتماعات التنسيقية للمجموعة البرلمانية العربية، والمجموعة البرلمانية الآسيوية، واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فضلاً عن المشاركة في اجتماعات المجلس الحاكم والجمعية العامة للاتحاد، والحلقات النقاشية وورش العمل المصاحبة لأعمال الجمعية العامة، كما يشارك وفد الشعبة البرلمانية في المؤتمر الخامس للشبكة البرلمانية لحركة عدم الانحياز، والاجتماع الثاني لمجموعة البرلمانات الداعمة لدولة فلسطين، اللذين سيعقدان على هامش أعمال الجمعية.



وزير التربية والتعليم.



ينطلق اليوم عبر نظام التعلم عن بعد.. وزير التربية:

بدء برنامج دروس التقوية المسائية المجانية «إمكان» لطلبة المدارس الحكومية

أما للصف الثالث الإعدادي فتشمل مواد الرياضيات، والعلوم، واللغة العربية، واللغة الإنجليزية.

وأشار إلى أن الدخول إلى هذه الدروس اختياري للطلبة وليس إجبارياً، ويتم عبر روابط ترسل إليهم وفق جداول محددة تتضمن مواعيد الحصص والمواد والمراحل الدراسية المستهدفة، لافتاً إلى أن هذه الدروس تركز على تعزيز فهم المفاهيم الأساسية وتنمية مهارات الطلبة في المواد الدراسية، مع إتاحة التفاعل المباشر من خلال خاصية الدردشة ل طرح الأسئلة والاستفسارات.

وأكد أن الوزارة مستمرة في تطوير مبادرات الدعم الأكاديمي القائمة على التقنيات الحديثة، بما يساهم في توفير بيئة تعليمية مرنة ومساندة للطلبة، ويعزز من جاهزيتهم للامتحانات النهائية، منوها بأهمية الاستفادة من هذه الدروس في ترسيخ المعارف ومعالجة جوانب التحسين لدى الطلبة، إلى جانب العمل على تقييم التجربة بشكل دوري لتطويرها وتوسيع نطاقها مستقبلاً.

ويأتي تنفيذ برنامج «إمكان» هذا العام استمراراً لنهج الوزارة في دعم التحصيل الدراسي للطلبة، وتعزيزاً لجهودها في توفير فرص تعليمية مساندة.

أعلن الدكتور محمد بن مبارك جمعة وزير التربية والتعليم انطلاق برنامج «إمكان» لدروس التقوية المسائية المجانية عن بعد، بدءاً من اليوم الثلاثاء الموافق 14 أبريل 2026، وذلك ضمن عمليات إعداد طلبة صفوف الثالث الإعدادي والمرحلة الثانوية والتعليم الفني المهني في المدارس الحكومية للامتحانات النهائية للفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي الجاري، فضلاً عن تقويتهم في محتوى المواد والمقررات العلمية الأساسية بشكل عام.

وأوضح وزير التربية والتعليم أن البرنامج في هذا الفصل الدراسي سيشهد تقديم 41 مادة تعليمية، بإجمالي 82 حصة مركزية افتراضية عبر منصة الوزارة الإلكترونية على برنامج (Teams)، يقودها نخبة متميزة من المعلمين والمعلمات، حيث سيوجد ثلاثة معلمين في كل حصة دراسية (معلم أساسي، معلم مساند، ومعلم يجب عن استفسارات الطلبة)، بما يعزز جودة الخدمة التعليمية.

وأضاف الوزير أن الحصص الدراسية المخصصة للمرحلة الثانوية ستشمل مقررات الرياضيات، والفيزياء، والكيمياء، والأحياء، واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والرياضة المالية، والإدارة المكتبية، والمحاسبة.

جلسة غاضبة في بلدي المحرق ضد إساءات النواب توعدوا بالإفصاح عن بيوت العزاب الخاصة بالنواب

تغطية - مروة أحمد:

أبدى أعضاء مجلس بلدي المحرق غضباً واستياءً شديدين مما وصفوه بهـ«الإساءات» الصادرة عن عدد من أعضاء مجلس النواب خلال جلستهم الأخيرة، والتي تضمنت انتقادات مباشرة للمجلس البلدي واتهامه برفض مقترح سكن العزاب، مؤكداً أن تلك الطروحات لا تعكس الواقع وتفتقر إلى الدقة.

جاء ذلك خلال اجتماع المجلس الذي عُقد صباح في السبتين، بحضور مدير عام بلدية المحرق المهندس خالد الغلاف، ورئيس المجلس عبدالعزيز النعرا، ونائبه المهندس صالح بوهزاع، إلى جانب الأعضاء.

وأكد فاضل العود، ممثل سادسة المحرق، أن الهجوم الذي تعرض له المجلس البلدي تحت قبة البرلمان «غير مبرر»، مشيراً إلى أنه لم يتم عرض رد المجلس البلدي أثناء مناقشة مقترح سكن العزاب، وشدد على أن جميع أعضاء مجلس بلدي المحرق وافقوا بالإجماع على المقترح المقدم من مجلس النواب، انطلاقاً من إيمانهم لظهور ظاهرة سكن العزاب، والتي وصفها بأنها «آفة» تعاني منها مختلف المناطق.

وأوضح أن المجلس يدعم المقترح الذي ينص على حظر سكن العزاب في المناطق السكنية ومنع الأنشطة العشوائية المرتبطة بها، وهو المقترح المقدم من النائب محمد الرقاعي من جانبه، كشف نائب رئيس المجلس المهندس صالح بوهزاع عن وجود عقارات مملوكة لبعض النواب تستخدم كسكن للعزاب، مشيراً إلى وجود تناقض في بعض الحالات بين العاملين البلدي والنياي، ما أسهم في اتساع الفجوة بين الجانبين. وفي المقابل، أكد وجود تعاون إيجابي في بعض الدوائر، مستشهداً بتجربته مع نائب المنطقة خالد بوعلق.

بدوره، حذر أحمد الفقوي، ممثل سابعة المحرق، من توجيه اتهامات للمجالس البلدية من دون أدلة، مؤكداً امتلاك المجلس ما يثبت قيام بعض النواب بتخصيص عقارات لسكن العزاب، بما في ذلك داخل محافظة المحرق.

وعلى صعيد آخر، ناقش المجلس ضمن جدول أعماله ضرورة تخصيص دورية تابعة لإدارة العمارة للمرور على شارع المحرق الدائري خلال عطلة نهاية الأسبوع، لحد من ظاهرة القيادة المنهورة، خاصة من قبل سائقي الدراجات، والتي تسبب في إزعاج السكان وإثارة القلق نتيجة السرعات العالية والوضواء.



كما وافق المجلس على توصية اللجنة المالية والقانونية بشأن قانون تنظيم الأظعمة بالمركبات المتحركة، فيما قرر إعادة توصية أخرى من اللجنة ذاتها للدراسة، تتعلق بمرئيات المجلس حول فرض رسوم لدخول حديقة الكازينو.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ



حكم نهائي بالحبس وسداد 70 ألف دينار على متهرب ضريبي



أقرت محكمة التمييز حكماً نهائياً بحبس مدير شركة منهم مدة 6 أشهر لإدانتته بالتهرب عن دفع 35 ألف دينار قيمة ضرائب مستحقة عليه وألزمته المحكمة بسداد 70 ألف دينار قيمة الضريبة المستحقة والغرامة.

كانت النيابة وجهت إليه أنه منذ عام 2021 وحتى تاريخه بدائرة أمن مملكة البحرين تهرب كلياً عن سداد ضريبة القيمة المضافة المستحقة على الخدمات الخاصة للضريبة بعد انقضاء المدة المقررة قانوناً بـ120 يوماً، وذلك بأن تم تقديم القرارات الضريبية للجهز الوطني للإيرادات منقسم المبالغ المحصلة خلال الفترات المبينة بالأوراق كإيرادات وتهرب بعد انقضاء الفترة المقررة قانوناً عن سداد مبلغ قدره

(35,327.319) دينار، بينما أقر المتهم بما نسب إليه وعلل الواقعة بأنه تعذر عليه سداد المبالغ للجهز الوطني للإيرادات بسبب عدم تسلم مستحقات الأعمال التي كان يقوم بها خلال «كورونا». وكانت تحقيقات النيابة كشفت أن صاحب المؤسسة

الفردية المملوكة للمتهم قدم تسجيلاً لإقرار ضريبة القيمة المضافة بجهز الوطني للإيرادات 1 يوليو 2019 وخلال الفترة تم تقديم 6 إقرارات ضريبية وتم التهرب عن سداد المبالغ (35,327.319) دينار، كما شهد رئيس قسم الإيرادات

الفترة المحددة قانوناً وعلى أثر ذلك تم إحالة الملف إلى قسم التحصيل ومن ثم الشؤون القانونية لاتخاذ اللازم قانوناً.

ومن خلال ملاحظات النيابة العامة ثبت بخطاب الجهاز الوطني للإيرادات والمؤرخ 24/03/2024م طلب تحريك الدعوى الجنائية حيال التهرب من سداد ضريبة القيمة المضافة، كما ثبت أن إجمالي ضريبة القيمة المضافة المتهرب عنها قد بلغ قدرها (35,327.319) دينار بحريني، كما ثبت بشهادة تسجيل القيمة المضافة المرفقة بخطاب التحريك الصادر عن الجهاز الوطني للإيرادات والمؤرخ 03/2024م أن مؤسسة المتهم خاضعة لضريبة القيمة المضافة منذ 01/07/2019م.

20 أبريل مرافعة آسيوية استدرجت فتاة بفرصة عمل وهمية للعمل في الرذيلة

مقابل تحصلها على مبالغ مالية ومن ثم تمكنت المجني عليها من الهرب وإبلاغ الشرطة بالواقعة. وقد باشرت النيابة العامة التحقيق فور ورود البلاغ حيث استتمعت إلى أقوال المجني عليها وأمرت بإبداءها في دار الإيواء التابع للجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، كما استتمعت إلى شهود الواقعة وطلبت تحريات الشرطة والتي أكدت الواقعة من أن المتهمه قامت بالاتجار بالمجني عليها بطريق الحيلة والإكراه بعد إيهامها بتوفير فرصة عمل في المملكة وبعد اتخاذ الإجراءات القانونية المقررة تم إحالتها إلى المحكمة الجنائية المختصة.

قررت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى تأجيل نظر معارضة متهمه بالاتجار بالأشخاص على حكم بسجنها 15 سنة إلى جلسة 20 أبريل للمرافعة، حيث حُجزت حرية فتاة آسيوية (مقدمة طعام) بغير وجه قانوني بهدف إجبارها على ممارسة الرذيلة. وتعود تفاصيل الواقعة إلى أن المجني عليها تقدمت إلى إحدى مكاتب العمل في بلدتها للعمل كمقدمة طعام في المملكة، حيث قامت المتهمه باستخراج تأشيرة عمل وتذكرة سفر وفور وصولها إلى البحرين تم استقبالها في المطار ونقلها إلى عدة فنادق وحجز حريتها وإجبارها على ممارسة الدعارة مع مختلف الأشخاص

حيث وجهت النيابة العامة للمتهمه أنها خلال عام 2019 اتجرت في شخص المجني عليها أن قامت باستقبالها ونقلها وإيوائها بغرض إساءة استغلالها في ممارسة الدعارة بطريق الإكراه والتهديد والحيلة لكونها في حالة ظرفية لا يمكن الاعتدال برضاها، كما حُجزت المجني عليها وحرمتها بغير وجه قانوني باستعمال التهديد وبغرض الكسب وزادت مدة الحجز والحرمان عن شهر، كما حملت المجني عليها عن ممارسة الدعارة عن طريق الإكراه والتهديد والحيلة، كما اعتمدت في حياتها على ما كتسبه المجني عليها من ممارسة الدعارة.

حبس متهمين سرقة «أنتيك» من منزل قيمتها 200 ألف دينار

مراحل، وقد قُدرت المسروقات بحوالي 200 ألف دينار وتم ضبطها بحوزتها. وكانت النيابة قد تولت التحقيق في الواقعة فور تلقيها ذلك البلاغ فاستمعت إلى أقوال المجني عليه والشهود، واستجوبت المتهمين اللذين اعترفا بما نسب إليهما، فيما أقرت بإحالتهم إلى المحاكمة محبوسين، وبتسليم المسروقات لصاحبها.

27 أبريل.. الحكم في استئناف موظف ورجل أعمال بقضية رشوة

أول كان يجري له المعاملات، وطلب منه مبالغ مالية من أجل تسريع إنهاء تلك المعاملات، ووافق على السداد، وكان يرسل له دفعات مالية بهدف تسريع المعاملة، حيث ثبت من تاريخ إنهاء المتهم الأول لتلك المعاملات أنها كانت بعد نقل المتهم الأول وعدم اختصاصه بتلك المعاملات، بالإضافة إلى تأكيد تقرير التحليل المالي تسلمه تلك المبالغ. وقد وجهت النيابة العامة للمتهم الأول، بصفته موظفاً عاماً، طلب وقيل لنفسه عطية لأداء عمل زعم أنه من اختصاصاته الوظيفية، بأن زعم اختصاصه باتخاذ الإجراءات اللازمة للإسراع في بعض الإجراءات محل عمل المتهم الثاني، وطلب مبلغ 2800 دينار، فيما أسندت النيابة للمتهم الثاني أنه اشترك بطريق الاتفاق مع المتهم الأول على ارتكاب الجريمة محل التهمة السابقة، واتفق معه على دفع المبلغ على سبيل الرشوة مقابل تسريع الإجراءات، وتمت الجريمة بناءً على ذلك الاتفاق والمساعدة.

حُجزت محكمة الاستئناف العليا الجنائية جلسة 27 أبريل للحكم في استئناف موظف على سجنه مدة 5 سنوات وتغريمه 2800 دينار، وحرمانه من تولى الوظائف والخدمات العامة وعزله منها، بالإضافة إلى رجل أعمال عربي بالحبس مدة سنة وتغريمه 2800 دينار مع الإبعاد، في واقعة الرشوة بواقعة تلقى ودفع رشا بهدف تسريع بعض المعاملات، وذلك في غضون عام 2023.

وتعود تفاصيل الواقعة أن المتهم الأول كان يعمل في إحدى الجهات، وتم نقله إلى جهة أخرى، وتم تكليف موظف آخر بالقيام بالأعمال الوظيفية للمتهم الأول بعد نقله، إلا أنه تبين أن المتهم ظل يجري بعض المعاملات من دون أن تكون ضمن اختصاصاته الوظيفية بعد نقله، حيث أقر المتهم الأول بتحقيقات النيابة أنه على الرغم من انتهاء مهامه، فإنه كان على علاقة برجل أعمال يجري له بعض المعاملات ويجاول تسريعها، وسداد الرسوم المستحقة لها. في المقابل، قال المتهم الثاني إن المتهم